14

المعبودة الجديدة والاكتشاف اللعين

إن الروايات التي تحدثت عن فورات الذَّهب التي حدثت في القرن التاسع عشر في كاليفورنيا وأستراليا وكلونديك وجنوب أفريقيا قد تردَّدت مراراً وتكراراً في الكتب والأفلام السينمائية والتلفزيون. وما من مكتبة إلاَّ وتخصص حيزاً كبيراً على رفوفها لهذا الموضوع. لا شك بأن كل تلك الروايات للمغامرات والقصص الشخصية تأخذ بالألباب، لكنها تقوم باختزال قصة عظيمة إلى مستوى بالغ الصغر، إذ أن المدى الذي بلغته اكتشافات القرن التاسع عشر قد مسخ كل ما كان قد حدث في تاريخ الذَّهب حتى تلك اللحظة. إن إنتاج الذَّهب في الولايات المتحدة كان يفوق، من حيث القيمة، كلاً من خامات الحديد والبترول وذلك إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وإذا نظرنا إلى ذهب كرويسوس وبيزارو وقوافل الصحراء الكبرى بهذا المنظار، لرأيناه يتضاءل لدرجة متناهية الصغر. وفضلاً عن ذلك، فرغم أن الزيادة الكبيرة في كميات الذَّهب قد جعلت بالإمكان وضع معيار دولي للذهب، إلاَّ أن التأثير الاقتصادي للاكتشافات كان يختلف كلياً عن «ثورة الأسعار» في القرن السادس عشر ويناقض تماماً ما كان معظم الخبراء يتوقعون حدوثه بكل ثقة.

obeikandl.com

لا شك بأن اكتشافات الذَّهب التي قام بها الأسبان في العالم الجديد قد أدَّت إلى زيادة الإنتاج العالمي من المعدنين الثمينين ـ الذَّهب والفضة ـ خلال العقد الأول من القرن السابع عشر، إلى ما يزيد عن سبعة أطنان في السنة، أي الضعف تقريباً عما كان عليه قبل تلك الاكتشافات. وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، كان المخزون العالمي الكلي من المعدنين الثمينين خمسة أضعاف ما كان عليه قبل سنة 1492. وبعدئذ تضاعف الإنتاج ثانية في القرن الثامن عشر بفضل اكتشافات البرتغاليين في البرازيل[1].

وبحلول سنة 1859، ومع تزايد إنتاج كل من كاليفورنيا وأستراليا وسيبيريا بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الذَّهب وحده 275 طناً في السنة، أي ما يفوق عشرة أضعاف وسطي الإنتاج السنوي خلال القرن الثامن عشر. وبحسب معدل كهذا، كانت كمية الذهب التي يجري إنتاجها خلال عشر سنوات تعادل إنتاج جميع المصادر طوال 356 سنةً منذ أيام كولومبس وحتى سنة 1848[2]. وكان ذلك قبل أن يبدأ الإنتاج في كلونديك وكولورادو وجنوب أفريقيا في مستهل القرن. وفي سنة 1908، كان الإنتاج العالمي من الذَّهب يزيد على مائة ضعف عما كان عليه سنة 1848، و4,5 أضعاف مستويات الإنتاج قبل عشرين سنةً[3]. وبحلول سنة 1908، كان بالإمكان تشكيل مجموع الذَّهب الموجود بكل صوره ـ نقداً ومدخرات ووسائل زخرفة وتزيين ـ بشكل مكعب يمتد لمسافة عشرة أمتار في كل اتجاه ـ وهو توسع كبير بالمقارنة مع المكعب الذي يمتد مترين في سنة 1500، والذي يمثل ثلاثة آلاف سنة من المدنية المتطورة[4].

وإذا تركنا التباين في الكميات جانباً، لرأينا أن طابع الموضوع ككل لا يشبه كثيراً مكتشفات الذهب خلال العقد الأول من القرن السابع عشر. فذهب العالم الجديد وجده مغامرون كانوا قد قادوا جيوش الملك واستخدموا القوة العسكرية للاستيلاء على أمم بأكملها باسم الثروة المكتشفة حديثاً وأعمال النهب. أما الذهب في كاليفورنيا وأستراليا فقد تم اكتشافه من قبل أفراد من

المنقبين كانوا يغسلون التراب والحصى في الأنهار ويعملون لحسابهم الخاص معبرين تماماً عن روح الرواد المبدعين، ثم تبعهم رجال الأعمال الذين استعاضوا عن الأفراد المنقبين بمعدات ثقيلة كرافعات الرمل من الأنهار والحفارات، ومن ثم كان الذهب يُنقل إلى المصارف وخزائن الدول على عربات السكة الحديدية أو على السفن البخارية التي كانت سرعتها الكبيرة ودخانها الأسود يعملان على طمس ذكريات روائية ومخاطر البر الإسباني أو جمال قوافل الصحراء الكبرى. ولم يصل إلى آسيا إلا القليل من ذهب القرن التاسع عشر، بينما استمرت الفضة في اتجاهها نحو الشرق.

وفي العقد الأول من القرن السادس عشر، انضمت إلى المكتشفات من الذهب كميات جديدة من الفضة كانت أكثر أهمية وذلك في كل من بيرو والمكسيك، وهكذا استمرت الفضة الشكل الأساسي من النقد في أوروبا وأمريكا حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر. ولما يقدر لتأثير كل واردات الذهب من أمريكا أن يبدأ حتى في زحزحة الفضة من مكانها في بريطانيا حتى سنة 1717، أي في عصر إسحاق نيوتن، كما تعين انقضاء مائة سنة أخرى قبل أن يضع برلمان بريطانيا المعيار الرسمي للذهب. لكن طوفان كميات جديدة من الذهب في العقد الأول من القرن التاسع عشر أسس في النهاية لسيطرة الذهب على الفضة في النظام المالي العالمي. وبحلول سنة 1900، كان قد جرى العمل بمعيار الذهب في كل مكان تقريباً، وفي كثير من البلدان، لم تعد الفضة تعتبر مالاً (لم تعد تقبل كنقد) إلا في الصفقات قليلة الأهمية.

وأخيراً، ورغم التحذيرات المتكررة بشأن إغراق الأسواق بالذهب وحتمية ارتفاع الأسعار، لم يحدث التضخم إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وفي فترات قصيرة جداً. وقد كانت تلك التجربة مناقضة تماماً لثورة الأسعار التي حدثت في القرن السادس عشر. والواقع أن مسلك مستوى الأسعار كان

من عدة نواح، النتيجة الأكثر إثارة للدهشة والاهتمام من بين نتائج اكتشافات الذهب في القرن التاسع عشر.

يجري تصوير فورات الذهب خلال القرن التاسع عشر، عادة كحوادث تاريخية نوعاً ما، عثر فيها بعض الأفراد، ممن لم يدر ذلك ببالهم من قبل، على ثروات مفاجئة، لينتشر الخبر بعد ذلك انتشار النار في الهشيم. لا شك بأن هذا التصوير التقليدي يحوي عنصراً لا يستهان به من الحقيقة، وإن كانت ناقصة. لقد كانت فورات الذهب في القرن التاسع عشر أكثر من مجرد ومضات مفاجئة من السماء، فقد كان الناس مدركين لوجود مناطق تحتوي على الذهب في كل من كاليفورنيا وكندا وأستراليا وآلاسكا وجنوب أفريقيا قبل أن يستعر الحماس في تلك المناطق. غير أن التوسع السريع للاقتصاد العالمي وللنظام المالي جعل الذهب كنقد وكمعيار يتمتع بأهمية تفوق تلك التي كان يتمتع بها حتى تلك اللحظة. وكانت الجوائز الكبرى بانتظار هؤلاء الأفراد المحظوظين الذين تغلبوا على الصعاب وتدبروا أمر الظفر بشيء من الذهب من خلال غمرة الهياج والصراع اللذين كانا سمة الحياة اليومية أثناء فورات الذهب.

ومع أننا لا نستطيع وصف الوضع في العقد الأول من القرن التاسع عشر بأنه ندرة في السبائك، إلا أن التدفق السخي للذهب من أمريكا اللاتينية بدأ بالانحسار خلال التسعينات من القرن الثامن عشر عندما بدأت الكميات الواردة من البرازيل بالنضوب. وفي سنة 1810 ـ السنة التي عقدت فيها لجنة السبائك جلسات الاستماع للشهود ـ ثارت المكسيك ضد إسبانيا مما أشعل سلسلة من حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية وأدى إلى انقطاع إنتاج المعدنين الثمينين لمدة عشرين سنةً. وكانت هذه الاضطرابات في أمريكا اللاتينية أحد الأسباب التي جعلت بريطانيا العظمى تؤجل إعادة إمكانية تحويل

أوراق النقد إلى ذهب لمدة ست سنوات بعد هزيمة نابليون سنة 1815.

تأجل حدوث كارثة نقص عالمي في الذهب، حتى قبل أن يتم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا، وذلك نتيجة اكتشاف الذهب في أول مناطق فورة الذهب في القرن التاسع عشر وأقلها أهمية ـ وهي روسيا. كان الذهب قد اكتشف أول مرة في الأورال سنة 1744، غير أن الإنتاج ظل متواضعاً حتى سنة 1823، عندما قام القيصر الكسندر الأول ـ وقد أحس بالفرصة السانحة ـ ببذل جهد كبير لتطوير مصادر الذهب الوفيرة في بلاده. ارتفع الإنتاج السنوي في الأورال من أقل من طنين في سنة 1823 إلى أكثر من خمسة أطنان بحلول سنة 1830، واستمر في الارتفاع. وعندما اتجه المستكشفون شرقاً إلى سيبيريا صادفوا مزيداً من النجاح، فقد وصل الإنتاج في تلك المنطقة إلى أحد عشر طناً سنة 1842. وبحلول سنة 1847، كان الروس يساهمون بستين بالمائة من الإنتاج العالمي للذهب. ونتيجة للاكتشافات التي جرت في بلاد أخرى، انخفضت حصة الروس من مجموع الإنتاج بعد ذلك التاريخ، لكن الروس اكتشفوا كميات كبيرة من الذهب بمرور السنين بحيث كان إنتاجهم قد وصل إلى ستين طناً عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914[5]. وعندما كان سجناء ستالين يعملون في المناجم ذات السمعة المخيفة في جبال الأورال وسيبيريا، كان قد مر على روسيا أكثر من مائة سنة وهي تقوم بإنتاج كميات ضخمة من الذهب.

إن تطور إنتاج الذهب في روسيا لا يحمل أي شبه بالغرب الجامح، ولا بروح الجرأة والمبادرة المميزة لفورات الذهب التي ألهبت خيال المغامرين في أمريكا الشمالية وأستراليا. لاشك بأن معظم هؤلاء المنقبين عادوا إلى بيوتهم صفر اليدين، لكنهم على الأقل كانت لديهم الفرصة للاهتداء إلى مكان الكنز كما أن هناك عدداً لا بأس به منهم صادف نجاحاً أدى إلى استمرار تدفق الجموع. أما في روسيا فكان الأمر مختلفاً، فعمال المناجم التابعين للقيصر، الذين كانوا يحفرون أراضي التَّندرا الجليدية، كانوا أساساً من الأقنان الذين

يعيشون ويعملون لقاء أجور زهيدة من الخامسة صباحاً حتى الثامنة مساءً، ستة أيام في الأسبوع، في أراضٍ وعرة مليئة بالمستنقعات، ولم يكونوا ليحصلوا على شيء من الذهب الذي يستخرجونه. وكان الموضوع بكامله يجري إما تحت الإشراف المباشر للتاج أو لعدد صغير من ملاك الأراضي الأغنياء، الذين كان القيصر يفرض ضرائب على عائداتهم من الذهب.

لقد كان التباين واضحاً بين العمال المسحوقين وبين رؤسائهم، الذين كانوا يعيشون في ترف رغم الطقس القاسي والأراضي الصعبة. وقد وصف زائر لسيبريا في القرن التاسع عشر، كان يتناول العشاء في منزل أحد هؤلاء السادة، وجبة لا تقل بذخاً عما يقدم في قصور سانت بيترسبورغ. أُستُهِلَّ العشاء ببرتقال من الريفييرا الفرنسية قُدِّم على طبق من البورسلين الياباني، أما الوجبة الفخمة التي تلت ذلك فكانت مصحوبة بمشروب من أسبانيا ومن الراين ومن بوردو، واختتم العشاء بقهوة عربية وبسيجار من هافانا[6].

في كاليفورنيا، تم اكتشاف الذهب سنة 1848 قبل سنتين من اعتبارها ولاية، وحتى قبل توقيع معاهدة سلام في الحرب المكسيكية. انتشر خبر منشرة سوتر بين أوساط الجوار بسرعة البرق وأوشك على إفراغ سان فرانسيسكو من السكان في غضون أسابيع قليلة. وفي غياب أجهزة الراديو أو التليفزيون أو شبكة الإنترنت، وصل النبأ إلى بقية أنحاء البلاد متأخراً قليلاً. ولم تصل الكمية الأولى من ذهب كاليفورنيا إلى دار السك الأمريكية قبل الثامن من كانون الأول سنة 1848، وعندها قامت إحدى المنشورات الدورية بالترحيب بها واصفة إياها «بالمعبودة الجديدة»[7].

لكن الفورة الكبرى لم تبدأ قبل سنة 1849، بعد أن تطرَّق رئيس الجمهورية بولك إلى الموضوع في كلمة عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس،

وهذا هو السبب في أن المنقبين (وفريق كرة القدم في سان فرانسيسكو) أصبحوا يُعرفون باسم رجال التاسعة والأربعين forty - Niners لا رجال الثامنة والأربعين. إن فترة التأخير بين الاكتشاف وبين تصريح بولك كان الحافز الأساسي للثورة الأولى في مجال الاتصالات عن بُعد ـ وهي تأسيس شركة ويسترن يونيون وربط الولايات المتحدة بأسرها بأسلاك البرق. ولدى حلول سنة 1853 كان ما يزيد عن مائة ألف شخص قد زحفوا إلى كاليفورنيا، كان من بينهم 25,000 فرنسي و20,000 ألف صيني، وقارب الإنتاج السنوي من الذهب الثمانين طناً متريا، ولم يطل الأمر إلى ما بعد سنة 1853 ليصل الإنتاج إلى ذروته، أي بحدود 95 طناً[8].

لقد ارتبط اسم منشرة سوتر على الدوام بإنطلاق فورة الذهب في كاليفورنيا. يا لتعاسة جوهان سوتر. فبما أنه كان في جوهره رجلاً طيباً ولم يكن جشعاً، شعر بالحزن، لا بالإثارة، لدى سماعه بوجود الشذرات الذهبية في الجدول الذي يجري ضمن ممتلكاته. وكان أن تخلف عن مجاراة التطورات، بحيث وقع أخيراً في المتاعب وانتهى نهاية محزنة.

في سنة 1876، عندما كان سوتر في السابعة والستين، استقبل زائراً يدعى بانكروفت، وهو مؤرِّخ أقنعه بأن يملي عليه ذكرياته المتعلقة بمنشرته وبفورة الذهب. وكان سوتر قد احتفظ أيضاً بمذكرات. وفي سنة 1936، قام أدوين غود، أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا، بجمع كل تلك المواد وتحريرها لنشرها. وكانت النتيجة مجلداً يسحر الألباب، جاءت معظم محتوياته على لسان سوتر نفسه، يعرض صورة حية عن كل نواحي الحياة السياسية والنشاط العسكري في أربعينيات القرن التاسع عشر. والموجز الذي سنقدمه فيما يلي لا يفي ذلك المجلد حقه.

وُلد سوتر في غرب سويسرا سنة 1803، وفرَّ من موطنه سنة 1834، هرباً من ملاحقة الدائنين ومن حكم بالسجن بسبب الدين. ذهب إلى الولايات

المتحدة، وبعد إقامة قصيرة في كل من نيويورك وسانت لويس وسانتافي، توجه إلى كاليفورنيا عن طريق أوريغون وفانكوفر وهاواي وسيتكا في أرخبيل ألوشان قبل أن يواصل سفره إلى يربابوينا، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به سان فرانسيسكو في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وفي آب من سنة 1839، أي بعد ثمانية عشر شهراً من مغادرته لسانتافي، اختار موقعاً في وادي سكرامنتو، لا يبعد عن مبنى البرلمان الحالي، بعد إطلاق النار كتحية من زوارقه المبحرة في نهر ساكرامنتو، مما أفزع الغزلان والأيائل وذئاب الغابات وذئاب القيوط التي تعيش في المنطقة. أطلق سوتر على المنطقة التي أصبحت ملكه اسم هيلفيسيا الجديدة، وكان عليه أن يصبح مواطناً مكسيكياً لإضفاء الصفة الرسمية على المناطق التي ادعى ملكيتها هناك.

أدار سوتر هيلفيسيا الجديدة كإمبراطورية صغيرة، وكان هناك ناقوس يقرع كل صباح على غرار نفير الاستيقاظ في مراكز الجيش، كما كان هو يصر على التقيد بالسلوك المهذب من قبل عماله، سواء منهم البيض أو الهنود. وبحلول سنة 1846، كان هناك ستون مبنى في هيلفيسيا الجديدة، تتضمن مخبزاً وأبنية كالثكنات ومدبغة ومصنع للبطانيات، إضافة لأثني عشر ألف رأس من البقر، وأكثر من عشرة آلاف خروف وألفي حصان وبغل، وكانت الحقول تنتج ما يزيد على أربعين ألف صاع من القمح[9]. كان سوتر يعتقد بأن لديه كل الإمكانيات ليصبح أغنى رجل على ساحل المحيط الهادي. ويستعيد الماضي قائلاً: «كانت أفضل أيام حياتي هي التي سبقت اكتشاف الذهب»[10].

برزت الحاجة إلى إقامة منشرة ضخمة. ونظراً لعدم وجود غابات في المنطقة، قرر سوتر البحث عن موقع في الجبال واختار كولوتا على الفرع الجنوبي لنهر أمريكان. أسند مهمة بناء المنشرة إلى جيمس مارشال كبير الميكانيكيين لديه. وفي 24 كانون الثاني سنة 1848، جاء مارشال إلى مكتب سوتر في المركز الرئيسي وطلب رؤيته على انفراد وأصر على إقفال الباب.

سحب مارشال من بنطاله خرقة قطنية بيضاء. فتح قطعة القماش وقربها من سوتر الذي رأى ما يعادل أونصة ونصف من تبر الذهب بشكل شذرات وحبيبات. قال مارشال: «أعتقد أن هذا ذهباً، ولكن الرجال في المنشرة سخروا مني ونعتوني بالأحمق»[11].

شعر سوتر بالتشاؤم حيال النتائج التي قد تترتب على ذلك: «خلال الليل اندفعت إلى ذهني فجأة فكرة أن لعنة ما ستحل على هذا الاكتشاف... لقد أدركت النتيجة منذ البداية، وفي الصباح التالي امتطيت حصاني وأنا أشعر بالكآبة الشديدة»[12]. ذهب سوتر إلى المنشرة وطلب من جميع العمال إبقاء الاكتشاف سراً لمدة ستة أسابيع حتى يتم الانتهاء من طاحونة الدقيق التي كان يبنيها في أسفل الجبل. «ولم يكن ذلك ما حصل، فقد تكفل الخمر والنساء بإفشاء السر»[13]. ورغم ذلك، نجح سوتر بحصر سر الاكتشاف ضمن منطقة محدودة حول فورت هيلفيسيا لما يزيد على ثلاثة أشهر.

وفي الرابع من أيار تغيَّر كل شيء، وذلك عندما قام أحد الجيران الذين زاروا الموقع بالركض في شوارع سان فرانسيسكو يحمل قارورة مليئة بتبر الذهب وهو يصيح: «ذهب، ذهب، ذهب من نهر أمريكان»[14]. وخلال أسابيع قليلة، جن جنون المنطقة المحيطة بالمكان، وحتى المدرسة المفتتحة حديثاً في سان فرانسيسكو كان لا بد من إغلاقها لأن الأساتذة والتلاميذ جميعاً كانوا قد انطلقوا إلى المناجم.

وهنا يبدأ سوتر بالتحسُّر: «جميع خططي ومشاريعي آلت إلى لا شيء. فالأشخاص من حولي كانوا يختفون واحداً بعد آخر باتجاه حقول الذهب... لم يتخلف سوى المرضى والمقعدين.... إن الضرر الذي عانيت منه سنة 1848 ليستعصي على التقدير». استوطن المغتصبون كل مكان: «لقد انكشفت أملاكي بالكامل وأصبحت تحت رحمة الرعاع... كنت وحيداً ولم يكن هناك

من قانون»[15]. لم يكتمل إنشاء مطحنة القمح، لقد سرقت حتى الأحجار، إضافة للماشية والجياد ونواقيس الحصن والجلود والبراميل.

قضى سوتر سنوات في قاعات المحاكم يبذل جهوداً، لم يقدر لها النجاح، في محاولة استرجاع حقوقه عن طريق القضاء، أعتزل في مدينة ليتيتز الصغيرة في بنسلفانيا. وفي سنة 1880، عاد إلى واشنطن يحاول للمرة السادسة عشرة الحصول على إقرار من الكونغرس بحقوقه، لكن الكونغرس أرجأ اجتماعاته دون اتخاذ أي إجراء. وبعد يومين، توفي سوتر وكان في السابعة والسبعين من العمر. لكن ذكرى منشرته بقيت حية في الأذهان.

عندما وصلت أنباء الاكتشاف في منشرة سوتر إلى أستراليا في نهاية سنة 1848، قامت مجموعة من الأستراليين بالإبحار مباشرة عبر المحيط الهادي للمشاركة في بهجة الحفل. كان من بينهم رجل إنكليزي المولد قضى عدة سنوات يكسب عيشه بمشقة في منطقة ويلينغتون في نيو ساوث ويلز على بعد 170 ميلاً إلى الغرب من سيدني. كان اسمه أدموند هاموند هارغريفز، يصفه المؤرخ ريتشارد هيوز بقوله «كان رجلاً ضخم الجثة كالعجل»[16]. وبعد سنتين من غسيل التراب والكفاح المرير دون طائل، أنفق هارغريفز آخر ما تبقى لديه من دولارات ليعود إلى أستراليا. إلاّ أن الأمل كان لا يزال يراوده: لقد اصطحب معه إلى موطنه معدات البحث عن الذهب فقد فطن إلى التشابه الجيولوجي بين منطقة الذهب في كاليفورنيا ومنطقة ويلينغتون في أستراليا.

وفي الأول من شباط سنة 1851، كان هارغريفز ودليله يطوفان بجواديهما على طول رافد نهر ماكويري عندما شعر هو، حسب وصفه، بأنه «محاط بالذهب». ظهر الذهب في أربعة من الأوعية الخمسة التي قاما بتغطيسها في

النهر. هتف هارغريفز بدليله قائلاً: «هذا يوم مشهود في تاريخ نيو ساوث ويلز. سأصبح أنا بارونيت وستمنح أنت رتبة فارس، وسيصار إلى تحنيط جوادي الهرم ووضعه في ناووس زجاجي وإرساله إلى المتحف البريطاني»[17]. لم يحدث شيء من هذا، لكن اليوم كان مشهوداً بالفعل. ويذكر هيوز أنه لدى انتشار الخبر «وكأن سدادة قد نزعت من مكانها وأُفرغت نيو ساوث ويلز من سكانها الذكور كما يُفرغ الخزان، وذلك في اندفاعهم نحو المناجم، وكتبت إحدى صحف سيدني تقول: «يبدو وكأن مسّاً من الجنون المطبق قد أصاب كل السكان تقريباً». وخلال ستة أشهر بلغ عدد الأشخاص المنقبين عن الذهب خمسين ألفاً[18]. ومن الطريف أن نذكر هنا أن الثلج من «والدين بوند» في ماساتشوسيتس، والمحفوظ ضمن نشارة الخشب، كان يشحن مسافة خمسة عشر ألف ميل إلى ميلبورن، حيث يفرغ إلى داخل عربات ويجر بواسطة الجياد لعدة مئات من الأميال إلى حقول الذهب لكي يستطيع المنقبون الذين أصابوا حظاً الاستمتاع بمشروبات باردة[19].

وبحلول شهر تشرين الثاني تدفقت الأكياس المملوءة بالذهب إلى السفن الرابضة بانتظارها. كانت أول شحنة وصلت إلى لندن في نهاية سنة 1851 تبلغ 253 أونصة. وبعد ستة أشهر، بلغ معدل الشحنات الأسبوعية نصف طن. وسرعان ما حول الذهب أكثر العمال خشونة إلى سادة يملؤهم الغرور والخيلاء. وقد كتب أحد المعاصرين يقول: «ليس المعيار ماذا كنت، بل ما أصبحت عليه الآن»[20]. كما سُمع رجال المناجم يقولون: «نحن الآن الأرستقراطيون، والأرستقراطيون هم نحن»[21].

وعندما تدفق القادمون الجُدد إلى أستراليا، حولوا تلك المستعمرة التي كان مرتكبو الجرائم العادية يرسلون إليها كعقاب، والتي كان يقطنها 45,000 رجل، حوَّلوها إلى ما سيصبح في المستقبل أمة مزدهرة ذات طبيعة شديدة التنوع. ويلخص هيوز تلك الأوقات المضطربة تلخيصاً جيداً قائلاً: «لقد ألحق

الذهب الاضطراب بنظام المجتمع الأنكلو ـ أسترالي بأن حرك فيه موجات من الديمقراطية ـ وشمل ذلك الأرستقراطي الريفي والمجرم المحكوم على حد سواء»[22]. وبالفعل فقد كانت أوضح نتائج فورة الذهب الأسترالية هي وضع حد لعملية «الإبعاد» ـ أي النفي القسري للمجرمين الإنكليز إلى أهوال ڤان ديمين لاند في جزيرة تسمانيا. ولم يعد الهلع مرتبطاً باسم أستراليا عندما صار بوسع الإنسان العثور على الثروة التي يحلم بها هناك. فبعد أن أصبح ربع رجال بريطانيا يتهافتون على شراء بطاقات للذهاب إلى أستراليا، أضطر الحاكم العام للاعتراف بأن «قلة من المجرمين الإنكليز... لن تعتبر سفرة مجانية إلى حقول الذهب... بمثابة نعمة كبرى»[23]. في العصور الوسطى، كان الذهب ينقذ الأرواح عندما كان يدفع كفدية، وفي أستراليا القرن التاسع عشر، أدَّى الذهب إلى وضع حد لتلك الظروف الهمجية في جزيرة تسمانيا في كانون الأول سنة 1852، أي بعد أقل من مائتي سنة من شعور هارغريفز بأنه «محاط بالذهب».

رغم أن فورة الذهب في كلونديك كانت تتميز بالإثارة وبنبض الحياة بسبب موقعها وطبيعة أراضيها القاسية، إلاّ أن كلونديك لم تكن نسبياً ذات أهمية في التاريخ الطويل للذهب. ففي هذا المكان، كان بعض صيادي السمك يقومون بالبحث عن سمك السلمون في أحد روافد نهر يوكون، واسمه ثرون ديوك ـ غُيِّر فيما بعد إلى كلونديك ـ عندما اكتشفوا وجود الذهب في المياه وكان ذلك في عصر ذات يوم من شهر آب سنة 1897. وقد جاءت طليعة المندفعين وراء الذهب من مدينة سيركل سيتي على نهر يوكن، وكانت مركزاً صاخباً للمنقبين عن الذهب يضم كل ما يستتبعه ذلك عادة من قاعات الرقص والحانات. ولم تقلع أول شحنات ذهب كلونديك جنوباً باتجاه كاليفورنيا قبل ربيع السنة التالية. وفي غضون عشرة أيام من ورود أول نبأ بهذا الشأن، أبحر

ألف وخمسمائة شخص من سياتل باتجاه الشمال، بمن فيهم رئيس البلدية.

وقبل أن ينقضي الأمر، كان مائة ألف شخص قد قصدوا مدينة دوسون سيتي، وكان أقل من نصف هؤلاء قادرين وراغبين في التلكؤ خلال تلك الرحلة القاسية، وقد استطاعوا فعلاً الوصول إلى المناطق الحاوية للذهب. عثر أربعة آلاف منهم على الذهب، وكان الثراء من نصيب أربعمائة. كانت المناطق الغنية قليلة العدد، وما إن حلَّ سنة 1900 حتى كانت قد استنفدت في معظمها. ومع كل ما رافق العملية من ضجة، فإن كل الذهب الذي تم تعدينه في ألاسكا اعتباراً من سنة 1880 كان أقل من عشرة بالمائة من الذهب المعدَّن في كل المناطق الأخرى في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة[24].

أما القصة في جنوب أفريقيا، فكانت ذات نكهة مختلفة. صحيح أن جنوب أفريقيا وُجد فيها من لعب دور جيمس مارشال أو إدوارد هارغريفز وذلك في شخص جورج هاريسون الذي عثر مصادفة على صخور حاملة للذهب سنة 1886 أثناء تكسير بعض الأحجار لبناء منزل لأرملة من جيرانه، وذلك في مكان لا يبعد عن مدينة جوهانسبرغ. إلا أن ذهب جنوب أفريقيا لا يتبدَّى بشكل شذرات ولا يظهر على الصخور السطحية سوى القليل منه فقط، بل إنه يكون دفيناً داخل كتلة كبيرة من الخامات في ما يدعى بالعروق التي تصل سماكتها في المتوسط حوالى قدم واحدة، فقط وتكون غائرة في باطن الأرض على عمق ميل. والعمق، على أية حال، هو أبسط المشاكل التي يعاني منها عمال المناجم: فالخام لا يحوي إلاّ على نسبة صغيرة بحيث أن الطن منه لا يعطي أكثر من أونصة من الذهب الخالص، وهي لا تنفصل بسهولة عن الصخر الخام.

ورغم أن فورة الذهب في ذروتها قد جلبت إلى جنوب أفريقيا أعداداً لا

تقل عن ألفي مهاجر أسبوعياً، إلا أن تعدين الذهب هناك كان يتطلب رأسمال ضخم بحيث أنه كان يعتبر عملاً كبيراً منذ بدايته، وكان المنقبين عن الماس من كمبرلي هم الرواد في هذا المجال[25]. ومع ذلك، فإن فترة الازدهار في جنوب أفريقيا بدا وكأنها انتهت خلال ثلاث سنوات من اكتشاف هاريسون للذهب في مزرعة الأرملة أوسثويزن: لقد دفنت الآمال الكبيرة داخل تلك الأكوام البشعة من الخَبَثْ الذي تراكم بهيئة قبيحة ولم يكن قد استخرج منه غير كميات ضئيلة من الذهب ـ كانت أرباحها تعادلها ضآلة. بالرغم من الجهود المتكررة التي أستُخدمت فيها عمليات كيميائية من مختلف الأنواع، لاستخلاص مزيد من الذهب الخام، استمرت أطنان الصخور الحاوية على الذهب في التكدس، وهي تأبى التخلي عن محتوياتها الثمينة بكمية تكفي لجعل العمل مربحاً.

وعندما أخذت الخامات التي كانت تجلب إلى سطح الأرض تبدو أَرق فأَرق، استحال الحماس السابق إلى تشاؤم. وانهارت أسعار أسهم شركات التعدين، وهبطت أسعار بعضها بنسبة 95٪ من قيمتها السابقة. تنبأ أحد المراقبين قائلاً: «سينمو العشب في شوارع جوهانسبرغ خلال سنة»[26]. وكان ذلك تكهناً سطحياً آخر من تلك التكهنات الشهيرة التي ثبت خطؤها بمجرد أن قيلت كلماتها. وكما يحصل غالباً للأشخاص الذين يستسلمون للذعر، ثبت فيما بعد أن بيع أسهم تعدين الذهب في تلك اللحظة سيتكشف عن خطأ فاحش.

وفي أواخر سنة 1889، حط آلان جيمس رحاله في المكان، وكان ممثلاً لشركة إسكتلندية تدعى أفريكان غولد إكستر آكتينغ. أعلن آلان جيمس أن شركته قد قامت بتطوير عملية تسمى المعالجة بالسيانيد من شأنها حل كل مشاكل جنوب أفريقيا. ورغم أن العلماء في بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا كانوا قد أجروا تجارب على السيانيد منذ أربعينات القرن التاسع عشر، دون نجاح يذكر، إلاّ أن العملية التي جاء بها جيمس كُتب لها أن تنجح.

كان يجري تحريك السيانيد وتصفيته بعد عدة ساعات. وكانت تلك الخطوات تؤدي إلى فصل الذهب عن الخامات، ومن ثم كان يستخدم الزّنك لترسيب الذهب[27].

جرى إنشاء معمل تجريبي في أيار من سنة 1890، حقق المعمل كل المعجزات التي كان جيمس قد وعد بها. مكنت العملية من إنتاج الذهب بصورة مربحة من الخامات المعدَّنة حديثاً، لكن ذلك لم يكن كل شيء. لقد أصبح بالإمكان الانقضاض على أكوام الخَبَثْ وتحويلها بصورة مربحة إلى المعدن الأصفر الجميل. وسرعان ما قامت شركة أفريكان غولد أكستراكتينغ بالتفاوض مع شركات التعدين بشأن جعالة تبلغ 1,35 دولار عن كل أونصة من الذَّهب الخالص، تدفع عن كل طن من الخام تجري معالجته بالسيانيد، وكان سعر الذهب العالمي في ذلك الوقت بحدود 21 دولار للأونصة، لقد كانت جَعَالة لا بأس بها.

كانت عملية المعالجة بالسيانيد قد طُوِّرتْ من قبل جون ستيوارت ماك آثر، وهو كيميائي من غلاسكمو، كان قد اشترك مع طبيبين يهتمان بمسائل من هذا النوع، وإن بدا ذلك غريباً، وهما روبرت ويليام فوريست. ويصف ماك آرثر الجهود التي قاموا بها: «في جحر مجيد يقع تحت غرف الاستشارة للطبيبين فوريست... كنا نقوم بمعظم العمل بين الساعة الثامنة مساء والثانية فجراً بعد أن يكون الطبيبان قد أنهيا عملهما اليومي... وقد جرت العادة أن نأكل الفطائر ونشرب أباريق الشاي التي كان يجري إحضارها من أقرب مطعم... وعندما كان يغالبنا النعاس أكثر من المعتاد، كان الدكتور روبرت يحضر قارورة فيها مزيج غريب كتب عليها «منشط للأطفال» ويطوف بها علينا لإبقائنا مستيقظين»[28].

حققت عملية المعالجة بالسيانيد نجاحاً ساحقاً وفورياً. وجعلت دقة وتطور إنجازات ماك آرثر ـ فوريست من إنتاج الذَّهب في جنوب أفريقيا واحدة

من الصناعات ذات التقنية العالية في القرن التاسع عشر[29]. لقد كان المهندس الاستشاري لسيسيل رودس على حق سنة 1890 عندما تنبأ بأنه، بفضل عملية المعالجة بالسيانيد، سترتفع قيمة الإنتاج السنوي من الذَّهب في جنوب أفريقيا لتتجاوز 20 مليون باوند إسترليني قبل انقضاء القرن، في الوقت الذي لم يكن مجموع الإنتاج العالمي من الذَّهب أكبر من ذلك بكثير[30]. ارتفع إنتاج الذهب من أقل من طن سنة 1886 عند الاكتشاف الأول في مزرعة الأرملة اسثويزن، إلى أربعة عشر طناً سنة 1889 ثم إلى ما يقرب من 120 طناً سنة 1898 قبل اندلاع حرب البوير. كانت قيمة المائة والعشرين طناً في السوق سنة 1889 تبلغ 16 مليون باوناً إسترلينياً تقريباً[31].

بعد أربع سنوات من دفع تلك الجعالات الدسمة إلى ماك آرثر وشركائه، توصلت شركات تعدين الذَّهب إلى نتيجة مفادها أن شركة أفريكان غولد ريكفري (كما أصبحت تُعرف فيما بعد) كانت تتقاضى أكثر من اللازم. دخلت غرفة المناجم في مفاوضات من أجل تخفيض نسبة الجعالة، ولكن ماك آرثر وشركاؤه تشبثوا بموقفهم بقوة. وكان طمعهم هو ما أودى بهم. فبعد أربعة أشهر، تخلت الغرفة عن المفاوضات وأقامت دعوى في المحكمة العليا للاعتراض على جواز تمتع ماك آرثر بامتياز الاختراع وكانت حجة الدعوى أن أصحاب الامتياز لم يكونوا المخترعين الحقيقيين، وأن العملية لم تكن جديدة عندما سُجلت اختراعاً، وأن المواصفة النهائية كانت تحوي بعض العيوب، وأن آخرين في جنوب أفريقيا كانوا قد استخدموا العملية قبل أن تبدأ مجموعة ماك آرثر بذلك[32].

وكانت النتيجة قضية استهلكت الكثير الكثير من الوقت والتكاليف. استدعي للشهادة خبراء تعدين من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وهنغاريا وكوريا واليابان وأمريكا الجنوبية والهند وروسيا. كما أن رئيس الجمعية الملكية في بريطانيا ومجموعة من الفيزيائيين والكيميائيين من عشرات الجامعات قاموا

بالإدلاء بشهاداتهم أو قدموا شهادات خطية تحت القسم. وقد استغرقت التحضيرات مدة سنتين قبل أن تبدأ جلسات الاستماع للشهادات، ولم يصدر القضاة حكمهم قبل تشرين الثاني من سنة 1896، أي بعد تسعة أشهر من بداية جلسات الاستماع. كانت النقاشات المطولة ذات طبيعة فنية عالية ـ قد تكون أخاذة بالنسبة للكيميائيين لكنها مملّة للقارىء العادي. وجاء قرار القضاة (اثنان مع، وواحد ضد) في سبعين صفحة.

كانت خلاصة القرار واضحة وصريحة: «استناداً للحقائق، تبين لمعظم أعضاء المحكمة أن العمليات المشار إليها أعلاه لم تكن مستحدثة وأنها كانت معروفة ومتوقعة، وبالتالي قضت المحكمة ببطلان حقوق الامتياز المذكورة... فليس هناك من جديد في أمر إضعاف أو تخفيف محلول أو كاشف معروف بهدف استخلاص الذهب من الكوارتز»[33].

ورغم ذلك الحكم، كانت عملية المعالجة بالسيانيد التي جاء بها ماك آرثر قد ارتبطت بتعدين الذهب في جنوب أفريقيا منذ أن بُدء باستخدامها، مع وجود تعديلات طفيفة أدخلها عليها أصحاب الامتياز الأصليين. وفي سنة 1988، أي بعد مائة سنة تقريباً من وصول الآن جيمس إلى المنطقة وهو يحمل أخبار عملية المعالجة بالسيانيد، قدَّم س. ي. فيفاز، وهو مستشار في علم المعادن لدى غرفة المناجم، تعليقه التالي على الموضوع في سياق خطابه الرئاسي لمعهد جنوب أفريقيا للتعدين والمعادن:

> لولا اختراع عملية المعالجة بالسيانيد من قِبَل ماك آرثر وفوريست، لكان التطور الاقتصادي في جنوب أفريقيا سيواجه الموت لا محالة حتى قبل أن تتاح له فرصة حقيقية لأن يبدأ نموه الحقيقي. وأنا أضع هذا الاختراع... في مصاف الاختراعات العظيمة في مجال التعدين كتطوير المتفجرات وحفارة الصخور الترددية... كان [الاختراع] أهم تطور تكنولوجي في مجال صناعة استخراج المعادن خلال القرن الماضي[34].

إذاً، كان يجب أن يصبح ماك آرثر رجلاً ثرياً ومشهوراً. ولكن الأمر لم يسر على هذا النحو. لقد لحق ماك آرثر بجوهان سوتر إلى مهاوي الفقر والنسيان. لقد توفي رجلاً فقيراً سنة 1920. جاء دمار سورتر نتيجة عدم شعوره بالطمع لدى رؤية الذهب، أما ماك آرثر فقد دمره طمعه الشديد.

في خريف سنة 1857، نُشرت سلسلة من المقالات المثيرة للقلق في صحيفة ريفو دي موند الباريسية، وكانت تتحدث عن التضخم الحتمي المترتب على الكميات المتنامية من الذَّهب الناتج عن فورات الذهب في روسيا وكاليفورنيا واستراليا. كان المؤلف، ميشيل شيفالييه، رجلاً مرموقاً يحمل آراء قوية وأفكاراً جريئة. كما كان أستاذ الاقتصاد الوحيد في فرنسا في عصره، والمستشار الاقتصادي لنابليون الثالث ومؤلف «رسائل من أمريكا الشمالية» Letters from North America وهو وصفٌ مطوَّل لأسفاره في الولايات المتحدة. كان شيفالييه يحمل مشاعر قوية حيال حقوق النساء ـ وبأن من الواجب تحريرهن من قوانين العفة في الزواج إذا كن سيتحققن المساواة مع الرجل ـ بحيث أنه قضى سنة في السجن سنة 1832 بتهمة «الإساءة للتعاليم الأخلاقية». وفي أوقات أخرى، كان ينادي بمد خطوط سكة حديدية عبر جبال الأنديز وعبر سيبيريا، وبحفر نفق تحت القنال الإنكليزي[35].

نشر شيفالييه تحذيراته الواردة في المقال بشكل كراس أيضاً، بلغ طوله ضعف سلسلة المقالات المنشورة في الصحيفة، بعدها ترجمت أعماله ونشرت في لندن سنة 1859 تحت عنوان ضخم: «حول احتمال هبوط قيمة الذَّهب: النتائج التجارية والاجتماعية التي قد تترتب على ذلك والتدابير اللازمة». كان «احتمال هبوط قيمة الذَّهب» يتضمن احتمال أن يؤدي إغراق الأسواق بكميات جديدة من الذهب إلى هبوط قسري في سعره بالنسبة للفضة، ولكن النتيجة التي

كانت تثير قلق شيفالييه أكثر من غيرها في فقدان الذَّهب لقيمته الفعلية ـ أي التضخم، أَو ارتفاع سعر كل شيء ما عدا الذهب.

كانت كتابات شيفالييه تحمل قدراً كبيراً من الدقَّة مما يجعل قراءتها أمراً ممتعاً، لكن كتابه يعتبر في المقام الأول، عملاً إحصائياً بديعاً. فهو يمتلك مجموعة تأخذ بالألباب من الحقائق المتعلقة بكميات الذَّهب الورادة وإنتاج الذَّهب ومنظومة المصارف واستعمالات الذَّهب في دنيا المال كما في «أساليب البذخ» «The habits of luxury»، بل إن الكتاب يضم تقديرات أولية بشأن ما يشير إليه خبراء الاقتصاد اليوم باسم إجمالي الناتج الوطني الاسمي، أَو مقياس القيمة النقدية لمجموع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات.

وفي أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، عندما كان شيفالييه يؤلف كتابه، أصبحت أسعار البيع بالجملة أعلى بخمس وثلاثين بالمائة من المستويات التي كانت سائدة قبل اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا. وكانت نهاية عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر تشكل المرحلة الأخيرة في مسار انخفاض الأسعار الذي كان قد بدأ لدى انتهاء الحرب مع نابليون. لم تكن الأسعار سنة 1857 أعلى بكثير من المعدل الذي ساد خلال السنوات العشرين التي سبقت، وكانت أقل بنسبة 40٪ عن الذروة التي بلغتها سنة 1813، بل إن أداء الأسعار خارج الولايات المتحدة كان أقل قوة[36]. كان شيفالييه يدرك تلك الحقائق جيداً، وحتى أنه كان يشير بشيء من الإطالة إلى التأثير العابر لازدهار الأعمال مؤخراً على مستوى الأسعار. ويؤكد منذ البداية «سأناقش الأمر بشكل عام كما لو أن تلك المناجم من الذَّهب لم تُحدث بعد أي تأثير ملموس»[37].

وبعد تحليل معقد لطبيعة المال ومقدار كميات الذَّهب الجديدة المتوفرة بالنسبة للماضي والتفاعل بين أسعار الذَّهب والفضة، يستنتج شيفالييه أن، «الطريقة الوحيدة لمنع انخفاض قيمة الذهب، والارتفاع الذي سيتلو ذلك في أسعار السلع، هو استنباط نوع جديد من الطلب يعادل في مداه المقدار الزائد

[من الذَّهب] الذي سيطرح في أسواق العالم الغربي». ومن ثم يتساءل: «هل إن إيجاد مخرج كهذا ممكن أو محتمل؟..»[38] وكان جوابه على هذا السؤال هو النفي الذي لا يحتمل اللبس. وهو يصل إلى هذا الاستنتاج بعد أن يضيف تقديراته بشأن زيادة الطلب على الذَّهب التي قد تنشأ نتيجة رغبة بعض البلدان في زيادة نسبة المعدن في عملاتها، ونتيجة الاحتياجات المتزايدة للنقد الذهبي التي يفرضها تنامي الأعمال وعدد السكان، ونتيجة الحاجة لتخفيف أثر اختفاء الذهب من التداول المالي بسبب الاهتراء والتخزين «وعادات البذخ»[39].

ويصل شيفالييه إلى أعلى درجات التشويق عندما يجادل قائلاً «إن تزايد المال الذي سينتج لا محالة عن التوسع التجاري» سيكون أقل بكثير من إمكانية استيعاب كمية الذَّهب التي ستُغرِق النظام المالي عندما تتدفق إليه[40]. وهو يدافع عن موقفه بأن يلفت النظر إلى أن النظام المالي «قد أجريت عليه، ولا تزال تجري، تحسينات كبيرة، قد تصل في عظمتها إلى التحسينات التي أجريت على المحرك البخاري». ـ وهو الاختراع التكنولوجي الرئيسي في عصره[41]. ويضيف شيفالييه، قبل خمسين سنةً كان المحرك البخاري الذي تبلغ قوته أربعين حصاناً يكلف 4000 باوناً إسترلينياً، ولكن الآن، أي سنة 1857، ونظراً لأن عملية التصنيع قد خَفّضت وإلى حد كبير، الكمية اللازمة من الحديد الصلب أَو الحديد المطاوع دون أن يمس ذلك قوة المحرك أَو درجة الأمان فيه، فإن محركاً بخارياً بالطاقة ذاتها لن يكلف أكثر من 1000 باوند إسترليني. ويؤكد: «يمكن أن نقول الشيء نفسه عن وسيلة المبادلات، ففي السابق كانت [صفقات الأعمال] تتطلب كمية كبيرة من المعدن، سواء الذَّهب أم الفضة. أما الآن، فتكفي كمية أصغر بكثير من أجل نفس المجال من الأعمال»[42].

وبقدر ما أدت المواد المحسَّنة إلى تخفيض كلفة المحرك البخاري، يؤدي «عدد من الابتكارات البارعة» بالمثل إلى تخفيض كمية المعدن اللازم للصفقات

التجارية. بل إن معظم الصفقات، في الحقيقة، تجري دون تدخّل «قطعة كروان واحدة. . . فرسائل الاعتماد والفواتير والشيكات، وسواها من الوسائل من نفس النوع، قد ازدادت بمعدل يناسب اتساع مجال التجارة، لكن النقد اللازم لهذه الصفقات يكاد لا تطرأ عليه أية زيادة»[43]. بل إن استعمال النقد الورقي قد ازداد بسرعة الحلزون: فخلال السنوات العشر ما بين 1846 ـ 1856، ازداد تداول النقد الورقي في بريطانيا العظمى ـ مركز التجارة العظيم ـ من: 30,925,123 إسترليني إلى 31,001,027 باوند إسترليني فقط[44].

وعلى الصعيد المالي يذكر شيفالييه أنه في غرفة المقاصة في لندن، حيث تسوي المصارف الحسابات فيما بينها، «[حيث توجد] كتلة صفقات تصل إلى 1,500 مليون أَو 2,000 مليون إسترليني سنوياً. . . لا تستدعي الحاجة وجود شلن واحد. . . بل تجري تسوية الأمور عن طريق تحويل المبالغ من حساب لآخر في دفاتر بنك إنجلترا»[45].

إن الحجج التي يوردها شيفالييه بهذا الشأن تشبه إلى حد كبير الظروف التي كانت سائدة في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين. وكما كان الأمر بالنسبة للمحرك البخاري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد أخذ سعر الاختراع التكنولوجي الرئيسي في عصرنا ـ وهو الكومبيوتر ـ ينخفض إلى حد كبير بمرور السنين مع تحسن النوعية لا تدنّيها، وفي نفس الوقت، وكما كان الحال في عصر شيفالييه، أدى ذلك التسارع الذي يأخذ بالأنفاس في الابتكارات المالية، كبطاقات الاعتماد والبدائل الأخرى للنقد، إلى اتساع حجم صفقات الأعمال بوتيرة فاقت سرعتها سرعة الزيادة في مقادير المال المتوفرة. إضافة لأن الوسائط المالية الغريبة، كالعمليات الخيارية المؤجلة والعمليات الآجلة التسليم وعمليات المبادلة، قد أدّت إلى إحداث ثورة في كامل مجال المتاجرة بالموجودات المالية بأن رفعت مستوى الفعالية إلى درجات لم يكن أحدٌ ليحلم بها قبل عشر سنوات.

ويتطرق شيفالييه لسؤال ما إذا كان هناك احتمال أن يزيد الطلب على الذَّهب اللازم للمجوهرات وأشكال الزينة الأخرى نظراً لتوفر كميات سخية من ذلك المعدن. وهنا أيضاً لا يبدو أن هناك أيّ أمل، فالعالم، على ما يبدو، قد تغير كثيراً عما كان عليه في أيام فرانسيس الأول وهنري الثامن:

«فالعصر أقل أبهة مما كان يفترض به أن يكون، أَو أنه لا يعبر عن تلك الأبهة بوسائل الزينة الذهبية»[46] ففي بريطانيا، كانت صناعة المجوهرات لا تتجاوز مقدار «ذرة بالمقارنة مع الإنتاج ككل»[47] وينطبق الشيء ذاته على فرنسا. وبعد أن أخذ أوروبا و«الدول المتمدنة في أمريكا الشمالية والجنوبية» معاً وحَسَب كل شيء دون وضع أية تحفظات، كان أعلى تقدير استطاع شيفالييه وضعه لاستهلاك المجوهرات هو 25 طناً في السنة[48].

إلا أن المجوهرات ليست الشكل الوحيد للتحلي بالذَّهب. «فباريس لا تبخل على نفسها بالطلاء الذهبي، كما أنها تدمن التحلي بالأربطة المذهبة لدرجة تبعث على الدهشة»[49]. وتقوده هذه الملاحظة للقيام بمجموعة من الحسابات المعقدة لكي يُظهر كيف أن قابلية الذَّهب الكبيرة للتشكيل تجعل من كمية صغيرة منه تغطي مساحة كبيرة. مثلاً، إن طناً منه يكفي لتذهيب مساحة تبلغ 179 فداناً أَو 144,000 صالوناً ـ «عشرون ضعفاً على الأقل من عدد الصالونات التي يجري تزيينها بهذا الشكل خلال سنة واحدة في كل تلك المدن التي تكون فيها البيوت ذات جو يتطلب تذهيبها من الداخل»[50]. أما فيما يتعلق بالأربطة الذهبية، فإن قطعة ذهبية من فئة العشرين فرنكاً تحوي من الذهب ما يكفي لتذهيب خيط يمتد ما بين كاليه ومرسيليا.

وباختصار، فإن «البشرية ليست من الثراء، ولن تصبح ذلك سريعاً، إلى الحد الذي يسمح لها بأن تدفع هذا الثمن الغالي لمثل هذه الكتلة الضخمة [من الذهب]. وللعثور على مخرج، لا بد من أن يترافق هذا الإنتاج الضخم مع

تخفيض كبير للقيمة»[51]. ويخلص شيفالييه للقول إن الطريقة الوحيدة للتصرف بتلك الكتل من الذَّهب هي:

> ضربها نقداً ودفعها قسراً إلى تيار التداول. إن هذا التيار. . . . يتلقى كل ما يلقى فيه ويحمله بعيداً، ولكن عملية الامتصاص والاستيعاب هذه تتم بشرط واحد، وهو تناقص قيمة الذَّهب إلى الحد الذي يجعل الصفقات التي تكفي فيها عشر قطع من الذَّهب مثلاً، تتطلب الآن إحدى عشرة أو اثنتي عشرة أو خمس عشرة قطعة أو أكثر. وباختصار، إذا كان للذهب أن يدخل في التداول بمقادير غير محدودة، فيجب أن يكون ذلك بإخضاعه للقانون الذي لا يرحم، وهو انخفاض القيمة باستمرار وبشكل متزايد[52](*).

ثبت أن التوقعات التي حملها تحليل شيفالييه الرائع والمحكم والمقنع، قد أخطأت الهدف إلى حد كبير، فالتتابع الفعلي للأحداث لم يكن يحمل أي شبه بنبؤته القائمة أو حتى بتلك الفترة الطويلة القاسية من التضخم التي أعقبت اكتشافات المعدنين الثمينين ـ في المكسيك وأمريكا الجنوبية في القرن السادس عشر. فالأسعار لم ترتفع خلال السنوات الأربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر بأكثر من نسبة خمسة بالمائة فوق مستويات أواخر عقد الخمسينات من

(*) أقر شيفالييه أن العملية، رغم أنَّه ليس بالإمكانُ تفاديها، إلاَّ أنها ستتأخر بتأثير صادرات الفضة الفرنسية إلى الهند. أي أنها «المظلة» التي ستهدىء من سرعة سقوط قيمة الذهب. إن هذه الملاحظة لا تفي بحق تلك القصة المعقَّدة والساحرة المتعلّقة، منذ قرون، بقدرة الشرق على استيعاب كميات ضخمة من المعادن الثمينة. انظر بشكل خاص، فلاندرو 1996، وكيندلبرغر 1989.

نفس القرن، وبقيت دون تلك المستويات بنسبة كبيرة اعتباراً من سنة 1875 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى[53]. إن التباين مع ما كان قائماً في سني العقدين الأولين في كل من القرنين السادس عشر والسابع عشر كان أكبر بكثير من الكميات التي تبدت للعيان بعد أن اجتاز كولومبس المحيط الأطلسي لأول مرة سنة 1492.

إن أحد التفسيرات للفرق الشاسع في الأداء الاقتصادي بين سنوات العقدين الأولين من كل من القرن السادس عشر والتاسع عشر هو تواتر حدوث الحروب في العقد الأول من القرن السادس عشر. فرغم أن مستويات الحياة تحسنت خلال القرن السادس عشر، إلا أن الحروب استهلكت دون رحمة الكثير من الإنتاج والقوة البشرية بصورة رهيبة. إن السنوات المائة التي انقضت ما بين سقوط نابليون واندلاع الحرب العالمية الأولى كانت أيضاً موسومة بالحروب، بما في ذلك الحرب الأهلية الأمريكية، والحرب الفرنسية ـ البروسية سنة 1870، والحملة البريطانية على القرم في خمسينات القرن التاسع عشر، لكن تلك النزاعات، على دمويتها، كانت قصيرة نسبياً، وقد تمتعت كل من الولايات المتحدة بالسلام طوال ما تبقى من الوقت.

لقد استخف شيفالييه كثيراً في تقديراته بمعدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمسين التي تلت ـ فقد كان هذا النمو هائلاً استوعب كل «الإنتاج الضخم» للذهب الذي كان قد دفع شيفالييه لقرع ناقوس الخطر. لكننا لا نستطيع أن نحكم على خطئه الفاحش في التنبؤ، لأن ما حدث كان خارج نطاق ما كان أي إنسان قد جربه قبلاً. وإذا كان هامش الخطأ في توقعات شيفالييه كبيراً بهذا الشكل، فلنتخيل دهشة واضعي تقرير السبيكة سنة 1810 إزاء مدى السرعة الذي سيَسبق به النشاط الاقتصادي الزيادة في مخزون الذهب.

لنأخذ مثلاً عقد السبعينات من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة ـ وهو عقد تميز بالانحدار المستمر للأسعار وبركود خطير بدأ سنة 1873، وكانت

آثاره لا تزال ملموسة إلى حد ما سنة 1879. ازداد عدد السكان، بفضل الهجرة إلى حد كبير، بنسبة 30٪. كما ازداد عدد الأميال في خطوط السكك الحديدية العاملة إلى أكثر من الضعف (الخط الذي يربط منظومة الطرق بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي كان قد أنشأ سنة 1869). وفي ولاية نيويورك، تجاوزت حركة النقل بالسكك الحديدية في سبعينات القرن التاسع عشر، ولأول مرة، حركة النقل على الأقنية والأنهار. إزداد عدد المزارع بنسبة 50٪، كما ارتفع سعر الفدان بالدولار مع أن أسعار منتجات المزارع كانت تنخفض ـ وهي شهادة دامغة على الكيفية التي كانت الإنتاجية الزراعية تخفض بها تكاليف الإنتاج. وارتفع إنتاج الفحم والحديد الخام المصهور والنحاس إلى أكثر من الضعف، أما إنتاج الرصاص فارتفع ستة أضعاف[54]. وجملة القول، كان الإنتاج الصناعي ينمو بمعدل سنوي يزيد على 5٪ في السنة اعتباراً من نهاية الحرب الأهلية وحتى سنة 1900، مما يعني أن الإنتاج وصل في نهاية القرن إلى خمسة أضعاف ونصف عما كان عليه سنة 1865.

وهذا معيار آخر يدل على ضخامة عملية النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر. ففي سنة 1800 استهلكت الولايات المتحدة ما مجموعه ثلاثة تريليونات وحدة حرارية بريطانية من الطاقة ـ فحم، خشب، قوة كهربائية مائية، بترول. وفي سنة 1850، زمن اكتشافات الذهب في كاليفورنيا وأستراليا، ارتفع استهلاك الطاقة إلى 219 ترليون وحدة حرارية بريطانية. ارتفع الرقم إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس عشرة التالية ثم إلى اثني عشر ضعفاً خلال السنوات الخمس والثلاثين التالية. وعند نهاية القرن، كان استهلاك الطاقة قد وصل إلى 7322 ترليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن معدل الإنتاج بلغ 7,3٪ سنوياً اعتباراً من اليوم الذي عثر فيه جيمس مارشال على الذهب مصادفة في منشرة سوتر[55].

وفي عصر مثل عصرنا، يجري فيه تقبل التغيير التكنولوجي والقفزات

الإنتاجية على أنهما من المسلمات، يصعب علينا إدراك ما الذي كان يعنيه الابتكار التكنولوجي في عصر كانت فيه الانقطاعات كبيرة ومفاجئة في آن واحد. فهذه على سبيل المثال رسالة من أحد النبلاء كان قد ذهب من مانشستر إلى ليفربول سنة 1833 لزيارة قبر صديقه القديم ويليام هاسكيسون، ذلك التعس الذي كان قد شارك في إعداد تقرير لجنة السبائك ثم قتل تحت عجلات قاطرة ستيفنسون الشهيرة «روكيت» أثناء حفل افتتاح خط سكة الحديد بين ليفربول ومانشستر سنة 1830:

> وصلت إلى مانشستر في الساعة الحادية عشرة من الليلة الماضية. استيقظت هذا الصباح في الساعة السابعة، وفي الساعة الثامنة، كنت على متن عربة القطار.. وفي التاسعة والنصف كنت في ليفربول ـ وهذا يعني أني قطعت 32 ميلاً خلال تسعين دقيقة.. ليتك شاهدت تومبسون وجيمس في مقصورة العربة، عندما كنا نطير أحياناً على سكة الحديد نقطع ميلاً خلال دقيقتين، كان المنظر سيجعلك تضحك. فقد كان تومبسون يحاول الابتسام ولسانه يبرز خارج فمه وأصابعه كلها مشدودة، أما جيمس فكان كما تعهده، إلا أنه كان يفقد قبعته من حين لآخر[56].

لدى قراءة هذه السطور علينا أن نتذكر أنه طوال تاريخ البشرية وحتى ذلك الوقت، لم يحدث أن كان بإمكان أحد السفر بأسرع مما كان الحصان يستطيع حمله إليه، وحتى الحصان ما كان له أن يحتفظ بأعلى سرعة لديه إلا لفترات قصيرة من الوقت. فقد كانت جدتي لأمي، التي ولدت سنة 1860، تشير دائماً إلى سيارة العائلة باسم «الآلة» وهو تعبير دأبت على استخدامه حتى وفاتها في السادسة والثمانين من العمر سنة 1946.

لقد كانت هناك درجة من الترابط بين إنتاج الذهب وتضخم الأسعار، وبخاصة بعد سنة 1870، لكن أحداً لم يلحظ ذلك. فقد كانت تقلبات الأسعار من سنة لأخرى، على أية حال، من عدم الانتظام والفوضى بحيث لم يكن

بالإمكان أن يتضح للعيان أي توجه تضخمي قد يكون كامناً. وذلك إلى حين فرضت اكتشافات جنوب أفريقيا الالتفات إلى تأثيرها الكامل على النظام الاقتصادي العالمي بعد سنة 1900 ـ وحتى عندها، تأخر هذا الإدراك للتضخم أو جرى التخفيف من شأنه(*). إن أصدق دليل على وجهة نظر الرأي العام المسترخية حيال احتمال حدوث التضخم تمكن ملاحظته في مسلك معدلات الفائدة التي تراوحت صعوداً وهبوطاً دونما أي رابط منهجي مع ما كان يحدث لمستوى أسعار السلع والخدمات(57).

إن عجز شيڤالييه عن إدراك ما ستؤول إليه إنتاجية النظام الاقتصادي كان كافياً لدحض توقعاته القاتمة. ولم يكن هذا الجانب فقط من المسألة هو التطور الوحيد الذي حكم على تنبؤاته بالفشل.

يخصِّص شيڤالييه صفحتين للتحدث عن عملية التخزين، وهو يصفها قائلاً: «إخفاء المال في أماكن سرية». وهو يدين هذه العادة قائلاً أنها «تنتمي لطبقة غير متحضرة في المجتمع، تلجأ فيها الثروات إلى باطن الأرض للخلاص من السلب»(58). وقد قلَّل شيڤالييه، بوصفه مشاركاً مخلصاً متحمساً في عصر قوامه التحسن المادي الكبير لأسلوب الحياة وإسباغ الديموقراطية على النظام السياسي، قلَّل من احتمال أن يكون للتخزين، كما عرفه هو، شأن كبير. بل أنه

(*) كان التعبير الفني عن هذه النقطة بلغة الاقتصاد كالتالي: «إن إجراءات بوكس ـ جينكينز بتواتر ربعي وسنوي تعرِّف مستوى السعر خلال الفترة 1870 ـ 1914 على أنه مسيرة عشوائية مع انحراف ضئيل، وبالتالي يكون التضخم هو عبارة عن ضجة بيضاء كميتها الوسطية صفر، في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة». (انظر بارسكي وديلونغ، 1991، ص 824).

يمضي إلى الحد الذي يقترح فيه «في أوروبا، وفي يومنا هذا، تفوق كمية المعادن الثمينة التي تغادر مخابئها، على الأغلب، كمية المعادن التي تسعى للإختباء هناك»[59].

ومع أنه لا تتوفَّر لدينا معطيات كافية لاختبار فرضية شيفالييه حول التخزين، إلا أننا نعرف دون شك أنه أخفق في التعرف على وجود حاجة للتخزين لدى «الطبقة المتحضرة في المجتمع»، وهو ما كان سيتكشف عن كميات مخبوءة لا تعد ولا تحصى تفوق أي مقدار من الذهب قد يخفيه الأفراد للخلاص من السلب. إن التقبل المتنامي لمعيار الذهب، الذي جاء عقب الخطوات الأولى التي قامت بها بريطانيا في ذلك الاتجاه في العقد الأول من القرن التاسع عشر، قد خلق طلباً هائلاً على الذهب من أجل التخزين ـ لا من قبل الأفراد بل من قبل المصارف المركزية، مثل بنك إنجلترا أو بنك فرنسا أو وزارة الخزانة في الولايات المتحدة. كان تخزين الذهب هو خط الدفاع الرئيسي ضد اندفاع مفاجىء للواردات أو تدفق رؤوس المال الخاصة بالاستثمار نحو الخارج إلى مراكز مالية أخرى. ومع ذلك التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي والتجارة والاستثمار العالميين، كانت مخزونات الذهب تعتبر أمراً جوهرياً من أجل تزويد الأمم بحرية الحركة ولجذب رؤوس أموال جديدة إلى أراضيها. وأصبح «النقد الموثوق» و «المصارف الموثوقة» يعرَّفان حسب إمكانية توفر الذهب عند الطلب لأي شخص يأتي إلى الكوة ليطلبه. كانت الدول التي تكسب الذهب تتمتع بصيت ممتاز، بينما كان يُنظر للدول التي تخسر الذهب على أنها متورطة في مصاعب كبيرة.

وكانت النتيجة، أن جزءاً قليلاً من «الإنتاج الهائل» للذهب الذي أقضَّ مضجع شيفالييه، صار يجري تداوله من يد ليد. أما الجزء الأعظم منه فقد تم نقله إلى مخازن صامتة داخل أبنية ضخمة تشبه المعابد الإغريقية، حيث أُطلق

على هذه الأكداس من الذهب أسم أكثر تهذيباً وهو «الاحتياطات». لنر الآن ماذا كانت نتيجة ذلك، وما هي أنواع المشاكل التي برزت في أعقاب وضع معيار الذهب العالمي؟

obeikandl.com